عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما قالا
جاء أعرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقال الآخر
أي يحكم الله مطلقا والثاني أولى لأن النفي والرجم ليسا في القرآن نعم
يؤخذ من الأمر بطاعة الرسول في قوله وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نحوه وفي حديث عبادة ابن الصامت عند مسلم مرفوعا خذوا
عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي
سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم فوضح دخوله تحت السبيل
المذكور في الآية فيصير التغريب في القرآن من هذا الوجه لكن زيادة
الجلد مع الرجم منسوخ بأنه صلى الله عليه وسلم رجم من غير جلد
وبأن يقال إنه عليه السلام إنما يحكم بكتاب الله فالمراد أن يفصل
بينهما بالحكم الصرف لا بالصلح أو التحاكم إن يفعل ذلك برضى الخصوم
فقام خصمه هو في الأصل مصدر خصمه يخصمه إذا نازعه وغالبه
ثم أطلق على المخاصم وصار اسما له ولذا يطلق على الواحد والاثنين
والأكثر بلفظ واحد مذكرا كان المخاصم أو مؤنثا لأنه بمعنى ذو كذا
على قول البصريين في رجل عدل ونحوه قال تعالى وهل أتاك نبؤ
الخصم إذ تسوروا المحراب وربما ثنى وجمع نحو لا تخف خصمان ولم يسم
هذا الخصم فقال صدق اقض وللأصيلي وأبوي الوقت وذر عن الكشميهني
والمستملي فاقض بيننا بكتاب الله فقال الأعرابي إن ابني
كان عسيفا وفي الشروط فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه أجل
لم يسم كان عسيفا وفي الشروط فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه أجل
نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قل قال أن ابني كان عسيفا وظاهر هذه الرواية أن القايل قال
ان ابني كان عسيفا هو الثاني لا الأول وجزم الكرماني بالأول وغلطه
لا الثاني ولعله تمسك بقوله هنا فقال الأعرابي إن ابني لكن قال
في المختار

الحافظ ابن حجر إن قوله فقال الأعرابي إن ابني زيادة شاذة وإن المحفوظ
في سائر الطرق غيرها هنا انتهى والعسيف بالسين المهملة المخففة
والفاء أي أجيرا على هذا المرتقل لهذا الفعل إنه أجير ثابت الأجرة
عليه لكونه لا يسأل العمل وأتمه فزنى ابني بامرأته بالتعريف فقالوا لي على
أن على ابنك الرجم أي إن كان بكرا وأعترف فقديت ابني منه بمائة من
الغنم ووليدة أي جارية ثم سألت أهل العلم الصحابة الذين كانوا
يفتون في عصره صلى الله عليه وسلم وهم الخلفا الأربعة وثلاثة من الأنصار
أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وزاد ابن سعد في الطبقات
عبد الرحمن بن عوف فقالوا إنما على ابنك جلد مائة بإضافة جلد
لمائة في الفرع وفي الفرع المقروء على المصنف ومي جلدة بالتنوين مائة بالنصب
على التمييز وقال القاضي عياض إنه رواية الجمهور قال وجاء في الأصيلي
جلدة مائة بالإضافة مع إثبات الهاء يعني بإضافة المصدر إلى ضمير
الغايب العايد على الابن من باب إضافة المصدر إلى المفعول قال وهو
بعيد الآن ينصب مائة على التفسير أو ينصب المضاف إلى العدد مائة
أو نحو ذلك وتغريب عام ونفى عن البلد الذي وقعت فيه الجناية
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأقضين بينكما بكتاب الله أي
بحكمه أما الوليدة والغنم اللذان أفتديت بهما ابنك فرد
أي فرد ود عليك فأطلق المصدر على المفعول ولأبوي الوقت وذر عن
الحموي والمستملي على صيغة فيرد المجهول من المضارع قال ابن دقيق
العيد فيه دليل على أن ما أخذ بالمعاوضة الفاسدة يجب رده ولا
يملك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام بالإضافة فيهما زاد في
باب إذا زنى امرأة أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم من حديث عبد الله
ابن يوسف عن مالك عن ابن شهاب وجلد ابنه مائة وغربه عاما

Copyright © Google Library